



برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الدورة السادسة والعشرون

نيروبي، ٨-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

مشروع محضر أعمال مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته السادسة والعشرين

أولاً- تنظيم الدورة (البنود من ١ إلى ٤ من جدول الأعمال)

ألف- افتتاح الدورة

١- قام السيد ميشال ملينار، رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة/الموئل) بافتتاح الدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة في الساعة ١١:٢٠ من يوم الاثنين ٨ أيار/مايو ٢٠١٧.

٢- ورحب بالمشاركين، لافتاً الانتباه إلى الأهمية الخاصة للدورة الحالية، بوصفها الدورة الأولى التي تُعقد في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المعقود في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والذي اعتمد رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من الوزراء والممثلين الرفيعي خلاله الخطة الحضرية الجديدة.

٣- وأدلى ببيانات افتتاحية بعد ذلك كل من السيدة سهلة - وورك زاوده، المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ والسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة - من خلال مقطع فيديو مسجل مسبقاً؛ والسيد إريك سولهايم، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة)؛ والسيد جوان كلوس، المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة؛ والسيد بيتر تومسون، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ والسيد أوهورو كينياتا رئيس جمهورية كينيا.

٤- وأكدت المديرية العامة في بيانها أن الأمين العام للأمم المتحدة مصمم على تغيير التصورات السائدة عن القارة الأفريقية، وأن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، الذي يستضيف برنامج البيئة والموئل وهما برنامجا الأمم المتحدة الوحيدين اللذان يتخذان مركزي عملهما في جنوبي الكرة الأرضية، لديه القدرة والاستعداد للإسهام في ذلك التغيير. وأضافت أن الأمين العام حضر الدورة العادية الثامنة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بعد بضعة أيام من تسلمه منصبه، حيث أعلن تضامنه مع الزعماء الأفارقة واحترامه لهم، وأعرب عن رغبته في توخي المزيد من المرونة والمساءلة واللامركزية والبساطة في أسلوب اضطلاع الأمم المتحدة بأعمالها.

٥- وقال المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في خطابه إن مستقبل البشرية حضري وإن نصف البشرية يعيشون بالفعل في المدن، وهو معدل يقارب ٦٠ في المائة عالمياً، وقد بلغ حوالي ٨٠ في المائة في أمريكا اللاتينية. وأكد أنه على الرغم من كون هذا التطور جديراً بأن نحتفل به، نظراً للصلة الوثيقة بين التوسع الحضري والحد من الفقر، فإن المدن في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى جملة أمور منها التصدي للتحديات المشتركة المتمثلة في إقامة مدن أكثر خضرة، وحماية المتنزهات وتطويرها، وإنشاء نظم النقل الجماعي، وتحسين إدارة النفايات، وأضاف أن موئل الأمم المتحدة يقوم بدور حاسم في تقديم المساعدة والدعم من أجل بلوغ تلك الغاية. وأشار إلى أن المستثمرين يتطلعون إلى الاقتصاد الأخضر، مؤكداً ترقبهم لمستقبل أكثر اخضراراً. وللتعجيل بالتحرك نحو ذلك المستقبل الأكثر اخضراراً، أكد الحاجة إلى إقامة اقتصاد دائري وتعزيز الشراكات بين الحكومات والأمم المتحدة والقطاع الخاص، وكذلك داخل الأمم المتحدة، على النحو الذي طلبه الأمين العام.

٦- وأعرب المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة في خطابه عن عميق امتنانه لحكومة كينيا لما قدمته من دعم متواصل لموئل الأمم المتحدة بوصفها البلد المضيف، وقال إن الخطة الحضرية الجديدة، التي اعتمدت في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مهدت الطريق لقفزة نحو نموذج جديد للتوسع الحضري مصمم لإدامة ما سيترتب على الحضرة من تحولات اجتماعية واقتصادية كبيرة خلال العقد المقبل، ولاسيما في أفريقيا. وأكد أن التوسع الحضري أمر لا بد منه، ويتيح فرصة لا يجوز تفويتها لتحقيق الازدهار والنمو والتنمية، مع عدم تخلف أحد عن الركب، شريطة أن تدار العملية بشكل سليم، إذ بإمكانها أن تشكل خطراً على السلام والأمن إن لم تُدر بشكل سليم. ومضى قائلاً إن الخطة الحضرية الجديدة هي بالتالي خطة عملية المنحى تشكل إطاراً للتعاون من أجل التصدي للتحديات المعقدة المتمثلة في التوسع الحضري المستدام، بسبل منها توفير فرص العمل الجديدة وإتاحة سبل كسب العيش في المدن. بيد أنها تحديات لا يمكن معالجتها بصورة منعزلة، ولذلك تشمل النهج المبتكرة التي تشجعها الخطة الحضرية الجديدة تعزيز مفهوم الحوار بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

٧- وقال إن موئل الأمم المتحدة يتمتع بتجربة معترف بها دولياً تزيد على ٤٠ سنة في مجال التوسع الحضري والمستوطنات البشرية، وهو يفخر بما يملكه من مزيج القدرات المعيارية والتنفيذية التي تُعتبر من أهم ثرواته، وأضاف أن الموئل يشكل جهة تنسيق عالمية للتوسع الحضري المستدام. ولذلك فهو مجهز تماماً لدعم إنجاز الخطة الحضرية الجديدة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما منها الهدف ١١ المتعلق بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، فضلاً عن الأهداف الأخرى التي تتضمن عناصر حضرية. وأعرب عن تطلعه إلى العمل مع المشاركين في الاجتماع على وضع مشروع الخطة الاستراتيجية المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، كما تطلع إلى ما سيقدمونه من دعم في تعزيز عمل موئل الأمم المتحدة وقدراته، بهدف تمكينه من الاستجابة وتحقيق الفعالية والمساءلة على نحو أفضل. ورحب في ذلك السياق بقيام الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء الفريق المستقل الرفيع المستوى المكلف بإجراء تقييم قائم على الأدلة للموئل، بما في ذلك صياغة التوصيات الكفيلة بتعزيزه. وأضاف قائلاً إن أعضاء الفريق سيشهدون النتائج التحويلية في مجال التنمية الحضرية المستدامة التي تحققها برامج موئل الأمم المتحدة، بما في ذلك النتائج التي تتحقق بفضل إشراك طائفة واسعة من الشركاء وأصحاب المصلحة على الصعيد العالمي، الذين تطوعوا للإسهام في جهود وضع الخطة الحضرية الجديدة. وأكد ما أُحرز من تقدم اجتماعي - اقتصادي وبيئي ونتائج إيجابية في مجال التوسع الحضري المستدام، من خلال هذه الخيارات الفعالة والتصميمات العالية النوعية والالتزام العام. ولذلك فإن الخطة الحضرية الجديدة تشكل أداة حيوية لتخطيط المدن المستدامة في جميع أنحاء العالم وتصميمها وتمويلها.

٨- أما رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد قال في خطابه إن الخطة الحضرية الجديدة العملية المنحى، إذ تهدف إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية أكثر شمولية وقدرة على الصمود والاستدامة، هي تكلمة مهمة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وأكد أن التمسك باتفاق باريس وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يمثلان أفضل أمل لتحقيق مستقبل آمن، إذ يشكلان الخطة الشاملة لتحقيق استدامة الحياة البشرية، وهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بصحة المستوطنات الحضرية وحيويتها وجودتها ونجاحها. وأضاف أن المدن أصبحت لها دور حاسم بصورة متزايدة، نظراً لإسهامها الكبير في الاقتصادات الوطنية وفي المجتمعات العديدة التي تنحذب إليها لشتى الأسباب، غير أن معايير الإسكان والمرافق الصحية وغيرها من المعايير فيها تظل دون المستوى الكافي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن عدم تلبية التوقعات قد يؤدي إلى العنف، الذي كثيراً ما تكون النساء والأطفال أكثر عرضة له، بينما تقترب البشرية أكثر فأكثر من حافة عدم الاستدامة بسبب ما يصيب البيئة الطبيعية من أضرار نتيجة لانبعاثات الكربون والتلوث والهدر وسوء التخطيط.

٩- ولذلك فقد أكد أن تركيز الدورة على فرص التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة هو قرار مناسب التوقيت ولا بد منه لتحقيق التقدم المشترك. ومضى قائلاً إن المناسبات المقبلة مثل المنتدى السنوي الثاني المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، هي أمثلة إضافية على الفرص السانحة التي يجب اغتنامها لإقامة مجتمعات أكثر استدامة تتسم بالعدالة والشمولية. وأكد ضرورة انتهاز فرصة الرغبة الواضحة في التغيير، باتباع نهج يقوم على الحقوق ويضع الإنسان في بؤرة اهتمامه؛ وتزايد الوعي العام على الصعيد العالمي بالإجراءات التحويلية الأساسية المحسدة في الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام ٢٠٣٠؛ واتخاذ الخطوات على الصعيدين الوطني والدولي لإتاحة التريلونات اللازمة لتمويل ذلك التحول، بما في ذلك تهيئة بيئة مواتية للاستثمار المستدام وتيسير المشاركة المبكرة للقطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وتعزيز العمل والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، لا سيما في المدن؛ واعتماد التكنولوجيا والابتكار؛ وكفالة كون الأمم المتحدة قادرة على تيسير الانخراط في هذه المهمة ودعم البلدان المحتاجة إلى الدعم.

١٠- وتوخياً للصالح العام، حث على دعم المقترحات المتوقعة لإصلاح الأمم المتحدة في مجالات التنمية والسلام والإدارة، التي لا شك في أنها ستؤثر على عمل موئل الأمم المتحدة. وكذلك حث جميع المشاركين على المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى المقبل للجمعية العامة المقرر عقده في آب/أغسطس ٢٠١٧، لسماع الردود على المقترحات التي قدمها الأمين العام وفريقه الرفيع المستوى بخصوص تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز موئل الأمم المتحدة. وأكد الأهمية الفائقة لتلك المناقشات في كفالة تمكن الأمم المتحدة من تيسير تحقيق التقدم وحفز التغيير في مدن العالم ومستوطناته البشرية من خلال دعمها لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام ٢٠٣٠ اللتين تربطهما صلات عميقة.

١١- وقال السيد كينياتا في كلمته الرئيسية إن الدورة الحالية لمجلس الإدارة تشكل منعطفاً هاماً بالنسبة لموئل الأمم المتحدة، لكونها الدورة الأولى التي تُعقد منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة، مضيفاً أن الخطة الحضرية الجديدة تشكل منطلقاً لاستعراض ولاية البرنامج ومكانته داخل منظومة الأمم المتحدة. ودعا المشاركين إلى إظهار الروح القيادية اللازمة لاغتنام الفرص ومواجهة التحديات الملزمة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، قائلاً إن الخطوة الأولى هي توجيه رسالة دعم سياسي قوية، وإن كينيا، التي تظل ملتزمة كل الالتزام بموجب الأمم المتحدة، ستعمل بصورة بناءة مع شقيقتها في هذا الصدد. وأكد أن حقيقة الزيادة المتوقعة في عدد سكان المناطق الحضرية في العالم بما يُقدر بثلاثة بلايين ونصف بليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وكون ٩٠ في

المائة من تلك الزيادة ستحدث في أفريقيا وآسيا، هي مصدر قلق بالغ للجميع. وأضاف أن التوسع الحضري في كينيا، التي يُتوقع أن تنمو عاصمتها إلى ٦ ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، قد تأثر بدرجة كبيرة بإنشاء ٤٧ مقاطعة، وأضاف أن حكومات المقاطعات الجديدة ستقوم بدور حاسم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على الصعيد الوطني. وقال إن حكومته، تمشياً مع خطة عام ٢٠٣٠، تعمل على تعزيز التكامل في التخطيط والإدارة الحضريين، إلى جانب استخدام تكنولوجيا جديدة ومستدامة بيئياً لتشييد المساكن وتوفير مصادر الطاقة الخضراء للمستوطنات البشرية.

١٢- وأكد أن التعاون والشراكة والاستعداد لتشاطير الدروس المستفادة مع الآخرين في هذه المجالات هي أمور أساسية لتحقيق النقلة النوعية والرؤية المشتركة للصلوات بين النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة والاستدامة البيئية، المحسدة في الخطة الحضرية الجديدة، مضيفاً أن الخطوة الأولى في رأيه هي تمكين موئل الأمم المتحدة من العمل كمركز تنسيق لمعالجة مسائل التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، عن طريق تزويده بموارد كافية يمكن التنبؤ بها. وتحقيقاً لذلك الغرض، حث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذو كينيا التي زادت تبرعاتها في الدورة السابقة لمجلس الإدارة. وقال إن موئل الأمم المتحدة، من جانبه، بحاجة إلى إصلاح تنظيمه وهيكله، واستحداث استراتيجيات أكثر ابتكاراً لتعبئة الموارد. ولذلك فقد رحب بقيام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين فريق خبراء رفيع المستوى لإجراء تقييم مستقل للبرنامج يستند إلى الأدلة، وتطلع إلى النظر في توصيات الفريق، التي ستساعد على تعزيز فعالية موئل الأمم المتحدة وكفاءته وخضوعه للمساءلة في اتخاذ قراراته، وكذلك في إطار مناقشة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

١٣- وفي الختام، أثنى على المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة لما قدمه من مساهمة رئيسية كأمين عام للموئل الثالث، وهنأه على نجاح المؤتمر ثم ودعه في ضوء انتهاء فترة ولايته في العام ٢٠١٧، وأعلن افتتاح الدورة السادسة والعشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة.

١٤- ويرد نص كلمة الأمين العام في المرفق الثاني لهذا المحضر.

١٥- وعقب الإدلاء بالبيانات الافتتاحية، قُدمت جوائز الموئل العالمية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وفازت بالجائزة الأولى جمعية البيت النوبي، التي نفذت برنامجاً ناجحاً لتطوير السكن الملائم في منطقة الساحل كجزء من عملها لتوفير السكن الميسور التكلفة والمستدام لأكثر عدد ممكن من الناس. أما الجائزة الثانية ففازت بها جمعية "ما وراء الإسكان (More than Housing)" وهي جمعية تعاونية سويسرية للإسكان توفر المساكن لأشخاص ينتمون إلى طائفة واسعة من الخلفيات ومستويات الدخل، وقد عملت من خلال ذلك أيضاً على تشجيع روح المبادرة والتنظيم الذاتي.

باء - الحضور

- ١٦- مُثِّلت في الدورة الدول التالية الأعضاء في مجلس الإدارة: [يستكمل لاحقاً]
- ١٧- ومُثِّلت الدول التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة: [يستكمل لاحقاً]
- ١٨- وشارك كذلك مراقبون لـ [يستكمل لاحقاً] لدى موئل الأمم المتحدة.
- ١٩- ومُثِّلت في الدورة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: [يستكمل لاحقاً]
- ٢٠- وحضر الدورة أيضاً ممثلون من المنظمات الحكومية الدولية التالية: [يستكمل لاحقاً]

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٢١- في الجلسة العامة الأولى للدورة التي عقدت صباح يوم الاثنين ٨ أيار/مايو ٢٠١٧، انتخب مجلس الإدارة أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لهذه الدورة:

الرئيس:

السيد: فنكايا نايدو (الهند)

نواب الرئيس:

السيد: فرانز ماري (ألمانيا)

السيد: جيمس مشاريا (كينيا)

[يرشح لاحقاً] (XX)

المقرر:

السيد: أندريه تشيببسي (الاتحاد الروسي)

٢٢- وفي الجلسة العامة الثالثة للمجلس التي عقدت صباح يوم الثلاثاء ٩ أيار/مايو ٢٠١٧، اتفق على أن يتولى ممثل كولومبيا بصفة مؤقتة منصب نائب الرئيس خلال فترة الاجتماع الحالي، ريثما تنتخب دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نائباً للرئيس.

دال - وثائق التفويض

٢٣- عملاً بالفقرة ٢ من المادة ١٦ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة، أبلغ المكتب المجلس في جلسته العامة الخامسة المعقودة صباح الأربعاء ١٠ أيار/مايو، أنه فحص وثائق التفويض المقدمة من الوفود الحاضرة في الدورة السادسة والعشرين للمجلس، ووجد أنها مقدمة حسب الأصول.

هاء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢٤- وفي الجلسة العامة الأولى، التي عقدت صباح يوم الإثنين ٨ أيار/مايو ٢٠١٧، كان معروضاً على مجلس الإدارة جدول الأعمال المؤقت للدورة (HSP/GC/26/1).

٢٥- وأقر مجلس الإدارة جدول الأعمال التالي لدورته السادسة والعشرين:

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣ - وثائق تفويض الممثلين.
- ٤ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٥ - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك مسائل التنسيق.
- ٦ - استعراض نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).
- ٧ - حوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة.

- ٨ - برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.
- ٩ - جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة السابعة والعشرين لمجلس الإدارة.
- ١٠ - مسائل أخرى.
- ١١ - اعتماد تقرير الدورة.
- ١٢ - اختتام الدورة.

واو - تنظيم العمل

- ٢٦ - أنشأ مجلس الإدارة، في جلسته العامة الأولى لجنة جامعة للدورة، يرأسها السيد مشاريا (كينيا)، وأحال إليها البنود ٥ و٦ و٨ و٩ من جدول الأعمال. ويجوز للمجلس النظر في المسائل الناشئة في إطار البندين ٥ و٧ وفي بنود أخرى أثناء جلساته العامة.
- ٢٧ - وقسمت أعمال الجلسات العامة للأيام الثلاثة الأولى للدورة إلى جزأين: جزء رفيع المستوى يبرز المناقشات العامة التي يشارك فيها الوزراء والممثلون الآخرون الرفيعو المستوى، يعقد في اليومين الأول والثاني، وحوار الحكومات مع السلطات المحلية وشركاء آخرين بشأن الموضوع الخاص للدورة، ويعقد في اليوم الثالث.
- ٢٨ - أنشأ مجلس الإدارة أيضاً لجنة صياغة للنظر في مشاريع القرارات المقدمة إلى المجلس. واتفق على أن تنظر اللجنة الجامعة أولاً في مشاريع القرارات التي توصي بها لجنة الممثلين الدائمين ويعرضها في جلسة عامة رئيسها، السيد جيمس كيمونيو (رواندا)، ثم تحيلها اللجنة الجامعة إلى لجنة الصياغة لمواصلة النظر فيها، وبعد ذلك تحال، عقب نظر لجنة الصياغة فيها، إلى المجلس عبر اللجنة لاعتمادها إن أمكن في جلسة عامة.
- ٢٩ - وتُعرض على مجلس الإدارة، عند النظر في بنود جدول الأعمال، الوثائق المدرجة لكل بند في شروح جدول أعمال الدورة (HSP/GC/26/1/Add.1) إضافةً إلى قائمة بهذه الوثائق مرتبة حسب البنود (HSP/GC/26/INF/1).

زاي - بيان السياسات العامة للمدير التنفيذي

٣٠ - قال المدير التنفيذي عند تقديمه لبيان السياسات العامة إنه يتطلع إلى العمل مع المكتب القادم والدول الأعضاء في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في وقت حاسم بالنسبة لمستقبل موئل الأمم المتحدة والتوسع الحضري المستدام في جميع أنحاء العالم. وقد أتاحت العملية التحضيرية للموئل الثالث فرصة لإجراء تحليل عميق وثاقب لتطور التوسع الحضري على مدى الأعوام العشرين السابقة، مما كشف عن سرعة وتيرة التوسع الحضري الذي نتج عنه أن زهاء ٦٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في المدن في عام ٢٠١٦. وقد انتشر هذا الاتجاه مئات الملايين من الناس من براثن الفقر، بما في ذلك في الصين، حيث دفعت عملية التصنيع والتوسع الحضري المزدهجة النمو والابتكار وإيجاد فرص العمل. وبما أن معظم النمو الحضري يحدث حالياً في البلدان النامية فإن من المتوقع أن تقود أفريقيا، وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، معدل التوسع الحضري في العشرين سنة المقبلة.

٣١ - وفي الفترة المفضية إلى الموئل الثالث، أعد موئل الأمم المتحدة عينة عالمية ممثلة للمدن-دراسة ل ٢٠٠ مدينة في جميع أنحاء العالم يزيد سكان كل واحدة منها عن ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. وأظهر تحليل مفصل للعينة أن استهلاك الأراضي من أجل التوسع الحضري يفوق نمو سكان الحضر، مما يؤدي إلى زحف حضري عشوائي غير

مقيد وانخفاض في الكثافة السكانية الحضرية لكل منطقة حضرية. وهذا الاتجاه يمثل تحدياً للتوسع الحضري المستدام نظراً لأنه يزيد تكاليف الخدمات للفرد مع ما يترتب على ذلك من أثر على الاستدامة الاقتصادية الحضرية، ويؤدي أيضاً إلى زيادة استهلاك الطاقة، مما يؤثر على الاستدامة البيئية؛ ويؤدي إلى تشتيت السكان في أحياء معزولة، مما يقوض الاستدامة الاجتماعية. إضافةً إلى ذلك فإن انخفاض التخطيط والتصميم الحضريين الملائمين في المدن الأسرع نمواً أدى إلى زيادة في المستوطنات غير الرسمية والمناطق العشوائية. علاوةً على ذلك فإن قطاعات كبيرة من السكان، في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، تفتقر إلى السكن الملائم والميسور التكلفة، مما أدى إلى زيادة عدم المساواة في المناطق الحضرية وأثر تأثيراً سلبياً على الرفاه العام للشعوب، وهو أمر يهدد التماسك الاجتماعي في المدن والمستوطنات البشرية.

٣٢- وجرى التأكيد على العلاقة بين التوسع الحضري العالمي الجودة والتنمية، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. وكشف تحليل حديث مساهمة التوسع الحضري في زيادة الرخاء عن أن التحول نحو اقتصاد ما بعد صناعي قطاعي خدمي مستمد من القيمة الاقتصادية الجوهرية، وبالتالي زيادة الثروة، التي تولدت في المدن نتيجة لاقتصادات التكتل. أما بخصوص العلاقة بين التوسع الحضري وتغير المناخ فإن ارتفاع معدل استهلاك الوقود الأحفوري في المدن نتيجةً للتوسع الحضري يمثل تحدياً بيئياً كبيراً في العديد من أنحاء العالم، مما يتطلب التزاماً قوياً بإزالة انبعاثات الكربون من نظم الطاقة في جميع أنحاء العالم.

٣٣- وتشتمل الخطة الحضرية الجديدة على دروس مستفادة من الأزمات الحضرية والسبل التي يمكن من خلالها التغلب على هذه الأزمات، وهي تدعو إلى الالتزام بثلاثة مجالات تركيز: التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية؛ والتخطيط والتصميم الحضريين؛ والاقتصاد الحضري وتمويل البلديات. كذلك تدعو الخطة إلى تعاون قوي بين الحكومات على المستوى المركزي ودون الوطني والمحلي، واستخدام السياسات الحضرية الوطنية.

٣٤- وقد جرى الاعتراف بالتوسع الحضري على أنه عملية مولدة للقيمة، وأداة مسرّعة للتنمية ومصدراً ذاتياً للثروة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ونتيجةً لذلك فإن بعض الدول الأعضاء طلبت إلى موئل الأمم المتحدة تقديم دعم تقني لتسريع العمليات الفنية لتحسين المناطق الحضرية فيها، ويعكف موئل الأمم المتحدة على استكشاف روابط ثلاثية مع المصارف الإنمائية والمدن لتطوير أساليب مبتكرة لتمويل التوسع الحضري المستدام. وينفذ موئل الأمم المتحدة، كجزء من استراتيجياته، الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ مع التركيز على أساسيات التوسع الحضري من أجل تحسين تلبية احتياجات الدول الأعضاء والمدن في أنحاء العالم. وتوفر الخطة الاستراتيجية، التي تشتمل على سبعة برامج فرعية وخمسة مكاتب إقليمية وأربعة مجالات ذات أولوية وأربع قضايا شاملة - هي الشؤون الجنسانية والشباب وتغير المناخ وحقوق الإنسان - آليةً فعالة ومرنة نحو تخصيص الموارد للمشاريع بصورة فعالة، والاستفادة من أوجه التآزر وكسر العزلة التنظيمية، وتعزيز التنسيق بين الأنشطة المعيارية والتنفيذية.

٣٥- وفي الختام، شدّد على الجهود الكبيرة التي بذلها موئل الأمم المتحدة لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة وتعزيز الإنتاجية في البرنامج، ووجه الانتباه إلى زيادة الطلب من الدول الأعضاء على دعم موئل الأمم المتحدة وكذلك الانخفاض الكبير في المساهمات غير المحصنة في فترة السنتين الحالية ٢٠١٦-٢٠١٧. وأضاف أن

تعزيز موئل الأمم المتحدة هو أمر أساسي لتحقيق طموحات الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام ٢٠٣٠، ودعا الدول الأعضاء إلى دعم البرنامج، ولا سيما من خلال زيادة كبيرة في المساهمات غير المخصصة.

حاء- الفريق العامل المعني بالبرنامج والميزانية

٣٦- قدمت السيدة جوليا باتاكي (رومانيا)، رئيسة الفريق العامل المعني بالبرنامج والميزانية الذي أنشأته لجنة الممثلين الدائمين، بموجب القرار ٧/٢٥، من أجل تعزيز الدور الرقابي لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، تقريراً عن الأعمال التي اضطلع بها الفريق على صعيد إنجاز ولايته وأبرزت النتائج البناءة التي حققها الفريق والتحديات التي واجهها والتوصيات الصادرة عنه.

٣٧- وفيما يتعلق بالنتائج، قالت إن الفريق العامل مكّن، من بين أمور أخرى، من التفاعل بوتيرة أكبر وأكثر مباشرة مع الأمانة؛ وعزز زيادة تدفق المعلومات في اتجاهين، ولا سيما بشأن الجوانب التشغيلية والمالية للبرنامج؛ ومكّن الدول الأعضاء من اكتساب فهم أكبر لعمليات الأمانة وإجراءاتها وتقاريرها، مما أدى إلى تعزيز التعاون والتفاهم المتبادل.

٣٨- واسترعت الانتباه إلى تحديات من بينها حقيقة أن عدم الانتظام النسبي للاجتماعات وفر للدول الأعضاء عملية رقابة مجزأة؛ وأنه كانت هناك متابعة غير كافية لتنفيذ التوصيات والإبلاغ عنه؛ وأنه لم يجري تقاسم المعلومات على نطاق واسع وفي الوقت المناسب مع جميع الدول الأعضاء، وذلك من جملة حقائق أخرى.

٣٩- واستجابةً لتلك التحديات وغيرها، أوصى الفريق بتمديد ولايته إلى فترة السنتين المقبلة؛ والنظر في عقد اجتماعات أكثر انتظاماً لضمان الرصد المستمر؛ وطلب إنشاء عملية متابعة وتنفيذ توصياته؛ والطلب إلى الأمانة أن تحسن، من جانبها، نوعية المعلومات المستكملة والتقارير وغيرها من الوثائق التي تقدم إلى الدول الأعضاء، وتوقيت تقديمها.

طاء - عمل اللجنة الجامعة (البنود ٥ و ٦ و ٨ و ٩ من جدول الأعمال)

٤٠- ترأس اللجنة الجامعة التي أنشأها مجلس الإدارة في جلسته العامة الأولى، السيد مشاريا (كينيا) وهو أحد النواب الثلاثة لرئيس المجلس. وفي الجلسة الأولى، التي عقدت بعد ظهر يوم الاثنين ٨ أيار/مايو ٢٠١٧، أبلغ الرئيس اللجنة بأنها ستنتظر في بنود جدول الأعمال ٥ و ٦ و ٨ و ٩.

٤١- [يستكمل لاحقاً]

ياء - عمل لجنة الصياغة واعتماد القرارات

٤٢- [يستكمل لاحقاً]

ثانياً - الجزء الرفيع المستوى والحوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة (البنود ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من جدول الأعمال)

ألف- الجزء الرفيع المستوى

٤٣- تناول مجلس الإدارة بالبحث البنود ٥-٨ من جدول الأعمال في جلسته العامة الثانية، التي عقدت بعد ظهر يوم الاثنين، ٨ أيار/مايو ٢٠١٧، حيث شرع في المناقشات العامة الرفيعة المستوى بشأن تلك البنود.

وتواصلت المناقشات العامة خلال الجلستين الثالثة والرابعة للمجلس يوم الثلاثاء ٩ أيار/مايو ٢٠١٧. ويرد موجز المناقشات العامة المقدم من الرئيس في المرفق الثالث لهذا المحضر.

باء- الحوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة السادسة والعشرين

٤٤- في الجلستين العامتين الخامسة والسادسة للمجلس اللتين عقدتا يوم الأربعاء ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧، نظم مجلس الإدارة حواراً عن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة "فرص التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة"، في إطار البند ٧ من جدول الأعمال. وتألّف الحوار من جلسة افتتاحية تلتها ثلاث جلسات تناولت المواضيع الفرعية للحوار، على النحو التالي: (أ) الموضوع الفرعي ١: تعزيز فرص الحصول على السكن اللائق والمستدام؛ (ب) الموضوع الفرعي ٢: التخطيط المتكامل للمستوطنات البشرية من أجل التوسع الحضري المستدام؛ و(ج) الموضوع الفرعي ٣: أوجه التآزر والتمويل من أجل التوسع الحضري المستدام. وتميزت جلسات المناقشات بوجود مدير للحوار وفريق من المتكلمين وعروض من المشاركين في حلقة النقاش وتعليقات من الحضور وردود أفعال من المشاركين في حلقة النقاش. ويرد ملخص للحوار في المرفق الرابع لهذا المحضر.

ثالثاً- جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة السابعة والعشرين لمجلس الإدارة (البند ٩ من جدول الأعمال)

٤٥- [يستكمل لاحقاً]

رابعاً- مسائل أخرى (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٤٦- [يستكمل لاحقاً]

خامساً- اعتماد تقرير الدورة (البند ١١ من جدول الأعمال)

٤٧- [يستكمل لاحقاً]

سادساً- اختتام الدورة (البند ١٢ من جدول الأعمال)

٤٨- [يستكمل لاحقاً]

المرفق الأول

القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
في دورته السادسة والعشرين

[تستكمل لاحقاً]

رسالة موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته السادسة والعشرين

أود التوجه بالشكر لجميع المشاركين في مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، على التزامكم بالسعي إلى مستقبل أكثر استدامة.

إننا نعيش في قرن يشهد نمواً حضرياً غير مسبوق. فللمرة الأولى في التاريخ أصبحت المدن موطناً لأكثر من نصف البشرية. وبحلول سنة ٢٠٥٠، سيكون اثنان من بين كل ثلاثة من سكان الأرض مقيمين في مناطق حضرية.

وإني أرحب بتركيزكم على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، التي من شأنها أن تشجع على ظهور مدن أكثر مراعاة للبيئة ونظافة وأمناً وشمولية.

وإن انتهاج النهج السليمة يمكن أن تجعل من التوسع الحضري حلاً لمشاكل من قبيل اللامساواة، والركود الاقتصادي، وتغير المناخ، ومخاطر الكوارث.

ومن شأن ذلك أن يعزز التقدم المحرز في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ومن أجل تحقيق حياة كريمة للجميع، فإننا نحتاج إلى مدن خالية من الجريمة والتلوث والفقر، مدن يُحتفى فيها بالتنوع ويشد أطرافها نسيج اجتماعي قوي.

وسنعمل مع مجلس الإدارة على تعزيز قدرات موئل الأمم المتحدة لدعم البلدان في تحقيق هذه الرؤية.

شكراً لكم.

موجز أعدده الرئيس عن المناقشة الرفيعة المستوى

١- أعرب كثير من الممثلين عن التزامهم بأهداف موئل الأمم المتحدة، وعن شكرهم للمنظمة على مساعدتها إياهم في العمل على تحقيق الأهداف الوطنية فيما يتعلق بالمدن وغيرها من المستوطنات البشرية. وكان هناك تقدير واسع النطاق لما أبداه المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة السيد جوان كلوس، ونائبته السيدة أيسا كيرابو كاسيرا من التزام وما قدماه من إسهام في جدول الأعمال الحضري العالمي، وتقديم إليهما الكثيرون بأطيب الأماني بمناسبة مغادرتهما الوشيكة لموئل الأمم المتحدة.

٢- وقال عدة ممثلين إن موضوع الاجتماع - أي "فرص للتنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة" - مناسب وصائب للحفاظ على الالتزام الذي أبدى خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عقد في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، كما أعربوا عن تأييدهم للمواضيع الفرعية الثلاثة المتعلقة بتعزيز فرص الحصول على سكن ملائم ومستدام، والتخطيط المتكامل للمستوطنات البشرية من أجل التوسع الحضري المستدام، وأوجه التآزر والتمويل من أجل التوسع الحضري المستدام.

٣- وحدد العديد من الممثلين أهدافهم وتطلعاتهم بخصوص المستوطنات البشرية، وذلك على جميع المستويات من المحلي إلى العالمي، واعترفوا بالدور الذي يقوم به التوسع الحضري المستدام في عملية التحول الاجتماعي - الاقتصادي. وكان هناك اتفاق على ضرورة إدارة المدن بشكل جيد، عبر اعتماد نهج شامل يكفل المواءمة بين مختلف فروع التنمية الحضرية. فالمدن ينبغي لها أن تكون شاملة للجميع، وأن تستوعب جميع سكانها، بمن فيهم المهمشون وأولئك الذين يعانون من الهشاشة، وأن تتيح للجميع فرص تحقيق إمكاناتهم؛ وينبغي لها أن تكون آمنة ومأمونة؛ وأن تستخدم الطاقة بكفاءة وأن تكون مراعية للبيئة؛ وينبغي لها أن توفر التسهيلات وإمكانيات التواصل، عن طريق إقامة نظم نقل عمومية جيدة التخطيط ومتناسكة؛ وينبغي لها أن تكون مستدامة بيئياً، وأن توفر مساحات مفتوحة مناسبة للترفيه؛ كما ينبغي لها أن تكفل توفير الخدمات العامة على نحو ملائم. وقال العديد من الممثلين إن الإسكان يستحق اهتماماً خاصاً بالنظر إلى وجوده المهيمن في المجال الحضري، وكذلك حاجة الإنسان الأساسية وحقه في مسكن ذي نوعية جيدة وفي المتناول مادياً، مع ضمان أمن الحياة. كما سلط العديد من الممثلين الضوء على دور المدن بوصفها محركاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وشددوا على ضرورة انتهاج سياسات واستراتيجيات تمكنها من الاضطلاع بهذا الدور، بما في ذلك اعتماد التعليم والتدريب الذي يوفر للمواطنين المهارات اللازمة للإسهام في ثروة المدينة ورفاهها. وأكد المشاركون أن بلوغ تلك الأهداف جميعها يتطلب حوكمة فعالة تعزز النهج التعاونية والشاملة للجميع التي تراعي ضرورات الإنصاف وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وتدعم الحلول المبتكرة للتحديات الحضرية الملحة. وأخيراً، أشاروا إلى الحاجة الملحة إلى آليات وهيكل مؤسسية ذات كفاءة لكفالة عمل المدن والمستوطنات البشرية على نحو سليم، بما يتمشى مع ما وضع من السياسات والاستراتيجيات.

٤- وقد اتفقت الآراء على وجود مجموعة متنوعة من التحديات أمام تحقيق تلك الأهداف والتطلعات. فلا تزال هناك أعداد كبيرة ومتزايدة من سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، كما أن خطط التنمية الحضرية يعوقها نقص التمويل والافتقار إلى الموارد. وقد اكتست بعض المشاكل أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تدفقات المهاجرين واللاجئين والمشردين، والتهديد الذي يشكله النشاط الإرهابي، وتدمير المستوطنات البشرية بسبب النزاعات المسلحة، وهي كلها أمور تهدد الاستقرار والحوكمة وتعوق توفير الخدمات. وقد تفاقمت جميع التحديات التي تواجه المستوطنات الحضرية، وذلك من جراء

سرعة التوسع الحضري الذي تشهده البلدان النامية على وجه الخصوص، والهجرة من الريف إلى المدن وما يترتب عليها من تضخم في عدد سكان المناطق الحضرية. وفي هذه الظروف، فإن توفير سكن لائق وبأسعار معقولة يشكل تحدياً كبيراً جداً. وقد شملت المشاكل الأخرى التي شدد عليها الممثلون الازدحام والتلوث وتدهور البيئة والفقر والضغط الكبير على الخدمات والمرافق الحضرية. ويضاف إلى ذلك النقص في القدرات والموارد اللازمة على جميع المستويات الحكومية للتصدي للتحديات التي تواجه المدن والمستوطنات الأخرى في كثير من الأحيان.

٥- وقال عدد من الممثلين إن التقدم المحرز في مجال المستوطنات البشرية في سياق الاتفاقات الدولية الأخيرة، التي تبنت الخطة الحضرية، يندرج ضمن الإطار الأوسع للتنمية المستدامة، وأقروا بالترباط بين جميع جوانب التقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وشملت تلك الاتفاقات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهدافها وغاياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وأضافوا مؤكدين على الأهمية الخاصة للهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، وهو هدف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في الموئل الثالث، ويتطلب أن يوفر موئل الأمم المتحدة دعماً فعالاً للدول الأعضاء من أجل تنفيذه ورصده والإبلاغ عنه. وقال أحد الممثلين إن تحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة سيقضي تنظيماً وتنسيقاً جيداً، كما يقضي إشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

٦- وأبرز عدد من الممثلين الإجراءات اللازم اتخاذها على المستوى الإقليمي لدعم التنفيذ الوطني للإجراءات المتخذة في مجال المستوطنات البشرية. فعلى سبيل المثال يتناول المؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الإسكان والتنمية الحضرية التوسع الحضري السريع في المنطقة وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب؛ ويمثل المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية آلية استشارية لتعزيز السياسات والاستراتيجيات المعتمدة في مجال الإسكان من أجل التنمية الحضرية المستدامة في البلدان العربية، تحت رعاية جامعة الدول العربية، وأضافوا أن اتحاد البحر الأبيض المتوسط دعم خمسة مشاريع رئيسة في مجال التنمية الحضرية المستدامة في بلدان مختارة في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما وافقت اللجنة الاقتصادية الأوروبية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، على ميثاق جنيف المتعلق بالإسكان المستدام، من أجل تحسين استدامة الإسكان، عن طريق وضع سياسات واتخاذ إجراءات فعالة على جميع المستويات، مدعومة بالتعاون الدولي.

٧- وساد اتفاق عام على أهمية الموئل الثالث ونتائجه، ولاسيما الخطة الحضرية الجديدة، التي يُنظر إليها كمعلم رئيسي في تاريخ الجهود التي بُذلت لتحسين البيئة الحضرية، وإطار مهم للتدابير التي ستُتخذ بشأن المستوطنات البشرية خلال العقود القادمة، ولتعزيز نهج متكامل وشامل لعدة قطاعات. وصرح العديد من الممثلين بأن بلدانهم تُشاطر رؤية الخطة الحضرية الجديدة. وأضاف أحدهم أن هذه المبادرة ستُساعد الدول الأعضاء على زيادة فرص الحصول على المأوى اللائق. والحد من أوجه اللامساواة وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام والشامل وتحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين صحة الإنسان ورفاهه وتعزيز القدرة على الصمود وحماية البيئة. وصرح ممثل آخر بأن الخطة الحضرية الجديدة تشكل الخطوة الأولى نحو تحسين طرائق تخطيط وحوكمة المناطق الحضرية بصورة موجهة نحو الشمولية الاجتماعية والحد من الفقر في المناطق الحضرية، ونحو الاستدامة البيئية والتنمية الحضرية ذات القدرة على الصمود. وأبرز العديد من الممثلين الصلات القوية بين الخطة الحضرية الجديدة وخطة العام ٢٠٣٠، التي تكمل الطابع الكلي والشامل لعدة قطاعات لأهداف التنمية المستدامة. وقال أحد الممثلين إن الخطة الحضرية الجديدة قد تُرجمت إلى اللغة المحلية في بلده بغية تيسير الاطلاع عليها.

٨- وساد الاتفاق بأنه لا يمكن تحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة إلا من خلال تدابير فعالة يتخذها موئل الأمم المتحدة بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة ومن بينهم الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، على أن تدعمها الإرادة السياسية من جانب مقرري السياسات وصانعي القرارات. ووجه أحد الممثلين الاهتمام إلى ضرورة التنسيق بين البلدان والقطاعات وكذلك تعزيز أوجه التآزر ضمن منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الخطة. وشدد عدد من الممثلين على الحاجة إلى موارد كافية لتحقيق الخطة تحقيقاً كاملاً، وشدد عدد من الممثلين على الحاجة إلى إضفاء الصفة المحلية على الخطة، بحيث يأتي تطبيقها متمشياً مع الظروف الوطنية والمحلية، وأعرب المشاركون عن دعمهم للمبدأ الأساسي للخطة الذي يتمثل في عدم إهمال أي أحد في الجهود التي تُبذل للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتحسين عملية إشراك جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ الخطة بما في ذلك الشباب والنساء والفئات الضعيفة. وأشاد أحد الممثلين بالاعتراف باليوم العالمي للمدن بصفته مبادرة من المبادرات الرامية إلى دعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وصرح عدد من الممثلين بأن الدورة التاسعة المقبلة للمنتدى الحضري العالمي المقرر عقدها في كوالالمبور في شباط/فبراير ٢٠١٨، والتي ستجمع بين مختلف الخبرات العالمية في جميع جوانب الاستيطان الحضري، ستتيح فرصة كبرى لتقييم التنفيذ الميكر للخطة الحضرية الجديدة وذلك من أجل تحديد الجهود المستقبلية الرامية إلى التغلب على التحديات التي يواجهها الكوكب في مجال المستوطنات الحضرية.

٩- وأبرز كثير من الممثلين الجهود التي تبذلها البلدان حالياً لحل القضايا الحضرية ولتحقيق تحسينات في جميع جوانب الحياة داخل المدن الكبرى والصغرى. وأشار بعضهم إلى دور السياسات الحضرية الوطنية في استمرار هذه الجهود. وقال عدد منهم إن اللامركزية ونقل المسؤوليات إلى السلطات المحلية قد ساعدا على التطبيق المحلي للخطة الحضرية والخروج بحلول مُصممة خصيصاً لمواجهة التحديات المحلية. وقد أثبت اتباع نهج متكامل يشمل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، فعاليته في حشد الموارد والخبرات. وتحدث الكثير من الممثلين عن سنّ التشريعات الداعمة والتدابير التنظيمية والسياسات والاستراتيجيات التي ساعدت على صياغة وتنفيذ التدابير في مجالات النمو الحضري المخطط، ومشاريع الإسكان وتحسين أحوال المستوطنات العشوائية، ومنع نشوء الأحياء الفقيرة والتمدد الحضري العشوائي، وتنفيذ مشاريع الإسكان الاجتماعية، والاستثمار في البنى التحتية وحشد الموارد وحماية البيئة. ونوهوا بأن إدرار الدخل لتمويل توفير الخدمات الأساسية قد اعتُبر تحدياً خاصاً، مع إشارة بعضهم إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصفته نهجاً إيجابياً. وتم الإقرار بدور الشركاء والجهات المانحة في دعم صياغة السياسات والبرامج الوطنية للتنمية الحضرية المستدامة. وقال أحد الممثلين إن تطبيق إطار تطوير مكاني في بلده قد أثبت أنه أداة مفيدة لاتخاذ قرارات استثمارية صائبة في مجال تطوير المساحات، وأنه يجري الآن تفعيل صندوق لتطوير الإسكان، وذلك للمساعدة على حشد التمويل المنخفض الفائدة لضمان إنشاء مساكن تكون في متناول مجموعات الدخل المستهدفة. وشرح أحد الممثلين كيف أنشئت سلطة لتمويل الطرق بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء في التنمية. وأضاف ممثل آخر أن بلده أصدر ميثاقاً للمواطن للمساعدة على وصول الخدمات الأساسية إلى جميع السكان. وشدد أحد الممثلين على أهمية تقديم الدعم إلى البلدان للمساعدة على إعادة البناء في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وشدد ممثل آخر على أهمية الحفاظ على هوية ثقافية للمستوطنات، وذلك عن طريق التحديث المتفهم للظروف. وأخيراً، أشار أحد الممثلين إلى أن بلده أصدر وثيقة بشأن السياسات المعمارية تشكل توجيهاً بشأن مختلف نماذج تطوير المسكن.

١٠- وأبرز عدد من الممثلين الحاجة إلى الدعم المالي الكافي وأشكال الدعم الأخرى من أجل تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية الحضرية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية. وحث ممثل آخر موئل الأمم المتحدة على أن يحسن أيضاً أحوال الإسكان لسكان الأرياف، مشيراً إلى مبدأ ”توفير المرافق الحضرية في المناطق الريفية“ الذي بدأ العمل به في الهند. وأبرز أحد الممثلين أن معظم المرشدين داخلياً يأتون من المناطق الريفية. وشدد البعض على أن مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة يجب أن يمثل الأساس للمساعدات الدولية. وأن تبادل أفضل الممارسات والمعارف ونقل التكنولوجيا والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والاستثمار في البحوث العلمية وبناء القدرات يُقترح الأخذ بها جميعاً كوسيلة لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الوطنية. وأكد أحد الممثلين أن عدم توافر الموارد الكافية والمنتظمة لدعم أعمال موئل الأمم المتحدة يُثير قلقاً كبيراً، وعلى الأخص تساؤل كميات التمويلات غير المخصصة، الأمر الذي يُضعف قدرة المنظمة على تنفيذ ولايتها. وأكد ممثل آخر وهو يتحدث باسم مجموعة من البلدان على أهمية توفير الموارد المالية والبشرية لموئل الأمم المتحدة، مع حث هذه المنظمة على معالجة جوانب الضعف فيها من خلال اتباع نهج مُستنير.

١١- وأعلن بعض الممثلين عن رعايتهم أو دعمهم للقرارات المعروضة على مجلس الإدارة أثناء الدورة الحارية. وحث أحد الممثلين على أن يقلل المشاركون من عدد القرارات التي بخصوص ولاية موئل الأمم المتحدة وأهداف الخطة الحضرية الجديدة، مع تفادي تسييس مشاريع القرارات.

١٢- وفيما يتعلق بسبل مضي موئل الأمم المتحدة قدماً، رحب عدد من الممثلين بتقييم المنظمة المستقل القائم على الأدلة على النحو المطلوب في الخطة الحضرية الجديدة. وأكد أحد الممثلين أهمية التقييم المستقل بوصفه عنصراً أساسياً من عناصر العملية. وقال ممثل آخر متكلماً باسم مجموعة من البلدان إن المساهمات الواردة من لجنة الممثلين الدائمين لدى موئل الأمم المتحدة والموجودة في نيروبي ينبغي أن تولى الأهمية لكون نيروبي المقر الرئيسي لموئل الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك قال إنه ينبغي لمجلس الإدارة، عند نظره في برنامج عمل المنظمة لفترة السنتين، أن يكفل المراعاة الكاملة لمصالح وأولويات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأشار ممثل آخر إلى أن الطلب الوارد في الخطة الحضرية الجديدة بأن تتضمن نتائج التقييم توصيات تهدف إلى زيادة فعالية موئل الأمم المتحدة وكفاءته ومساءلته والرقابة عليه، قد أتت في الوقت المناسب وهي ذات أهمية كبيرة لتحسين هيكل الحوكمة والقدرات المالية للبرنامج. وأبرز ممثلو كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة الفرص التي يوفرها التوسع الحضري، على سبيل المثال في إيجاد حيز للأسواق، وتحسين إمكانيات الاتصال، والتصدي للسُّلوك الخطر والمشاكل الاجتماعية في المستوطنات العشوائية، وتشجيع التحول الصناعي الشامل للجميع.

١٣- وشدد عدد من الممثلين على الشراكة التي تقيمها بلدانهم مع موئل الأمم المتحدة. وبالنسبة للدور المستقبلي لموئل الأمم المتحدة، أعرب بعض الممثلين عن قلقهم إزاء التزام أصحاب المصلحة بأهداف المنظمة، وحثوا موئل الأمم المتحدة على بذل جهود مُنسقة للقيام بدور كامل في دفع خطة التنمية الحضرية المستدامة إلى الأمام. وحث أحد الممثلين الأطراف، مؤكداً الحاجة إلى الالتزام القوي والرؤية المتجددة، على بذل المزيد من الجهود لدعم موئل الأمم المتحدة على المستوى الوزاري. وأشار أحد الممثلين إلى أن تقييم عام ٢٠١٦ الذي أجرته الشبكة المتعددة الأطراف لتقييم المنظمة كان إيجابياً إلى حد كبير، واحتتم بقوله إن موئل الأمم المتحدة يوفر قيادة قوية في مجال التوسع الحضري المستدام، وأشار إلى أن هذا الأداء يمكن تعزيزه وتحسينه في بعض المجالات. وأضاف أن من المهم في هذا الصدد أن تتسم توقعات الميزانية بالواقعية، من أجل استعادة ثقة الجهات المانحة. ودعا ممثل موئل الأمم المتحدة إلى إظهار قيادة قوية ورؤية استراتيجية إلى التعاون تعاوناً بناءً مع الدول الأعضاء. وأضاف ممثل آخر أنه ينبغي لموئل الأمم المتحدة تحديث أسلوبه في التفكير والعمل والاستجابة لطلبات تعزيز الشفافية والمساءلة.

المرفق الرابع

الموجزات التي أعدها رئيس مجلس الإدارة عن الحوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة السادسة والعشرين

[يستكمل لاحقاً]